

كتاب النكاح^(١)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى
 لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ
 وَجَاءٌ ﷺ^(٢)

فان الولاء لا ينتقل الى المرأة بالارث بخلاف النسب : ومنها جواز تسمية الاحكام سننا وان كان بعضها واجبا قال الحافظ في الفتح . وان تسمية مادون الواجب سنة اصطلاح حادث : وفي الباب احاديث كثيرة تتعلق بالارث لم تتعرض لذكرها هنا كما دتنا لان كتب الفرائض مختصة بهذا العلم وقد الف فيه كتب شتى ولذلك لم تتعرض هنا الى ذكر اسباب الارث وموانعه وبيان من يستحق النصف او الربع أو الثلث وهكذا والله أعلم .

(١) أى هذا كتاب فى بيان الأحاديث التى يؤخذ منها أحكام النكاح : والنكاح معناه لغة الغم ودخول الشيء فى الشيء يقال نكحت البر فى الارض اذا حرثته فيها وبذرته : ونكح الناس عينه فيكون فى المحسوسات وفى الممانى : قال الحافظ وفى الشرع حقيقة فى المقدم مجاز فى الوطاء على الصحيح والحجة فى ذلك كثرة وروده فى الكتاب والسنة للمقدم حتى قيل انه لم يرد فى القرآن الا للمقدم : ولا يرد مثل قوله (حتى تنكح زوجا غيره) لان شرط الوطاء فى التحليل انما ثبت بالسنة والا فالمقدم لا يرد منه لان قوله (حتى تنكح) معناه حتى تزوج أى يقدم عليها ومفهومه ان ذلك كان بمجرد كفاه لكن بيئت السنة ان لا عبرة بمفهوم الغاية بل لا بد بمد المقدم من ذوق المسيلة كما انه لا بد بمد ذلك من التطبيق ثم المدة : اه اقول ما ذهب اليه الحافظ هو وجه الشافعية من ثلاثة اوجه حكاهما القاضى حسين : الثانى انه حقيقة فى الوطاء مجاز فى المقدم وبه قال ابو حنيفة : والثالث انه حقيقة فيها بالاشتراك : وقد صحح أبو الطيب فى تعليقه الأول وتبعه الحافظ فى الفتح وبه قطع المتولى وغيره : وقد جمع ابو القاسم ابن اللطاع اللغوى أسماء النكاح فبلغت الف اسم وأربعين اسما : وذكر المؤلف فى هذا الباب اربعة عشر حديثا :

(٢) خرجه البخارى فى غير موضع مختصرا ومطولا : ومسلم وابو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « يا معشر الشباب » المعشر : قال أهل اللغة هم الطائفة الذين يشملهم وصف ما . فالشباب معشر والشيوخ معشر والانبيا معشر وما

الباءة النكاح مشتق من اللفظ الذي يدل على معنى الإقامة والنزول والباءة المنزل فلما كان الزوج ينزل بزوجه سمي النكاح بباءة لجاز الملازمة : (١) واستطاعة النكاح القدرة على مؤنة المهر والنفقة : وفيه دليل على انه لا يؤمر به الا القادر على ذلك : وقد قالوا من لم يقدر عليه فالنكاح مكروه في حقه . وصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب : وقد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الأحكام الخمسة أعني الوجوب والتدب والتحريم والكراهة والاباحة وجعل الوجوب في ما اذا خاف العنت وقدر على النكاح الا انه لا يتعين واجبا بل اما هو واما التسري فان تعذر

أشبه ذلك : والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبية وشبان بضم أوله والتثنية : قال الحافظ وذكر الازهرى انه لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ الى أن يكمل ثلاثين هكذا اطلق الشافعية : وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شاب الى اثنين وثلاثين ثم كهل : وكذا ذكر الزمخشري في الشباب انه من لدن البلوغ الى اثنين وثلاثين . وقال غيره غير ذلك : والحق ان المرجع في ذلك اللغة . والله أعلم

(١) ما ذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى من أن المراد بالباءة النكاح هو أحد قولين للعلماء في ذلك . قال النووي في شرح مسلم ونقله عنه صاحب النتج وغيره . اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان الى معنى واحد اصحهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرتة على مؤنه وهي مؤنة النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فمليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرميه كما يقطعته الوجاه . وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا يتنكون عنها غالبا والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها . وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته : والذي حمل القائلين بهذا على هذا انهم قالوا الحاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن اه قال الحافظ والتليل المذكور للمازري : وأجاب عنه عياض بانه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان فيكون المراد « بقوله ومن لم يستطع » أى من لم يقدر على التزويج (قلت) ونهياً له هذا لحذف المفعول في النسب فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج : وقد وقع كل منهما صريحاً عند الترمذى من رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش « ومن لم يستطع منكم الباءة » وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » اه ولا مانع من أن يحمل على المعنى الأعم كما قاله الحافظ بان يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج : وقد حصل فيما نقل عن النووي تحريف وتصحيف في كثير من النسخ المطبوعة تنبيه : والله اعلم

التسرى تمين النكاح حينئذ للوجوب لا لأصل الشرعية (١) : وقد يتعلق بهذه الصيغة من يرى ان النكاح أفضل من التخلي لنوافل العبادات وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله واصحابه : وقوله عليه السلام « فانه أغض للبصر وأحصن للفرج » يحتمل أمرين . أحدهما ان تكون أفضل فيه مما استعمل المبالغة . والثاني ان يكون على بابها فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة والداعي الى النكاح وبعد النكاح يضعف هذا المعارض فيكون اغض للبصر واحصن للفرج مما اذا لم يكن فان وقوع الفعل مع ضعف الداعي الى وقوعه أندر من وقوعه مع وجود الداعي : والحوالة على الصوم لما فيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوتها وتضعف بضعفها (٢) . وقد

(١) أي الذي على جهة التخيير : قال النووي وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتاقت اليه نفسه وهذا مجمع عليه لكنه عندنا وعند العلماء كافة أمر ندب لا إيجاب فلا يلزم الزواج ولا التسرى سواء خاف العنت أم لا وهذا مذهب العلماء كافة ولا يعلم أحد اوجبه الا داود ومن وافقه من أهل الظاهر ورواية عن أحمد فانهم قالوا يلزمه اذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى قالوا وانما يلزمه في العمر مرة واحدة ولم يشترط بمصهم خوف العنت : قال أهل الظاهر انما يلزمه الزواج فقط ولا يلزمه الوطء وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن قال الله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وغيرها من الآيات نه بالنص : أقول وفي نقله الاجماع عن العلماء كافة ما عدا داود ورواية عن أحمد نظر : قال الفاكهاني في الشرح : وقد وهم في نقله عن العلماء كافة غير الظاهرية ورواية عن أحمد انه لا يجب النكاح ولا التسرى سواء خشي على نفسه العنت ام لا مع انه لا خلاف اعلمه في مذهبه انه اذا خشي على نفسه العنت وقدر على الزواج أو التسرى أن ذلك واجب عليه : وكذلك نقل ابن هبيرة عن أحمد وقال رواية واحدة أي لم يختلف قوله في الوجوب عند اجتماع الشرطين : فقوله أيضا رحمه الله رواية عن أحمد بن حنبل يوهم اختلاف قوله في ذلك : اه وقد قسم الفقهاء الرجل في التزويج الى أقسام : قسم تتوق اليه نفسه ويجد المؤن فيستحب له النكاح : وقسم لا تتوق فلا يجد المؤن فيكره له : وقسم تتوق ولا يجد المؤن فيكره له وهذا ما مور بالصوم لدفع التوقان : وقسم يجد المؤن ولا تتوق نفسه فذهب الشافعي وجمهور أصحابه ان ترك النكاح لهذا والتخلي للعبادة أفضل ولا يقال النكاح مكروه بل تركه أفضل ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل : واقه أعلم (٢) هذا جواب لما عساه أن يقال ان الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير

قيل في قوله « فعليه بالصوم » انه اغراء للنائب وقد منعه قوم من اهل العربية .
والوجه الخصاص (١) وجعل وجاء نظراً الى المعنى فان الوجة قاطع للفعل وعدم
الشهوة قاطع له ايضاً وهو من مجاز المشابهة . واخراج الحديث لمخاطبة الشباب
بناء على الغالب لان أسباب قوة الداعي الى النكاح فيه موجودة بخلاف الشيوخ .
والمعنى معتبر اذا وجد في الكهول والشيوخ ايضاً .

الشهوة وبجواب ايضاً بان ذلك انما يقع في مبدأ الأمر فاذا تمادى عليه واعتاده سكن ذلك :
(١) الوجة بكسر الواو والمد أصله النمز ومنه وجىء في عنقه اذا نمزءه دافعا له ووجه
بالسيف اذا طمنه به ووجأ انثيه نمزها حتى رضها : قال الحافظ وتفسير الوجة بالاختصاص فيه
نظر فان الوجة رض الاثنين والاختصاص سلما : اه والشارح رحمه الله تعالى تبع في ذلك
الراوى حيث فسره بالاختصاص : وقول الشارح قبل انه اغراء للنائب : ولا يجوز عند كثير من
النحويين : وأجيب بأنه ليس في الحديث اغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم
أولا بقوله « من استطاع منكم » فالهاء في قوله « فعليه » ليست لغائب وانما هي للحاضر
المبهم اذ لا يصح خطابه بالكاف : ونظير هذا قوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى)
الى أن قال (فمن عني له من أخيه شيء) : ومثله لو قلت لائنين من قام منكها لله درهم فالهاء
للمبهم من المخاطبين لا الغائب : أقول هذا يحتاج له من يجعل القواعد المستحدثة اصولا ويقيس
عليها كلام الله جل وعلا وكلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهذا خطأ محض وقول فاسد
الاعتبار فان الاصل والمقيس عليه والمرجع هو كلام الله تعالى وكلام النبوة فيكون الحديث
حجة على من منع ذلك : والله أعلم

(فوائد) الادري اختلف العلماء في النكاح هل هو عبادة أو ليس بعبادة فذهب الشافعية الى انه
ليس عبادة ولهذا لو نذر لم ينمقد : وذهب الحنفية الى انه عبادة : والتحقيق في ذلك كما قاله
الحافظ ان الصورة التي يستحب فيها النكاح وهي فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كسرة شهوة
واعفاف نفس ومحصين فرج ونحو ذلك تستلزم ان تكون حينئذ عبادة : وعليه فمن نفى نظر اليه
في حسد ذاته . ومن اثبت نظر الى الصورة المخصوصة : الفائدة الثانية استدلال الخطابي بهذا
الحديث على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكامه البغوي في شرح السنة الا ان هذا
ينبغي ان يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة : الفائدة الثالثة استدلال بعض
المالكية بارشاده صلى الله عليه وآله وسلم من لم يقدر على المؤن وتاقت نفسه للزواج الى الصوم
على تحريم الاستمناة لانه لو كان مباحا لكان الارشاد اليه اقرب واصلاح الحصول غرضه
والله اعلم :

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا آكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا لِكُنِّي أَصْلِي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ﷺ (١)

يستدل به من يرجع النكاح على التخلي لنوافل العبادات فان هؤلاء القوم قصدوا هذا القصد والني صلى الله عليه وسلم رده عليهم واكد ذلك بان خلافه رغبة عن السنة : ويحتمل أن تكون هذه الكراهة للتنطع والفلو في الدين : وقد يختلف ذلك باختلاف المقاصد فان من ترك اللحم مثلا يختلف حكمه بالنسبة الى مقصوده فان كان من باب الفلو والتنطع والدخول في الرهبانية فهو ممنوع مخالف للشرع وان كان لغير ذلك من المقاصد المحمودة كمن تركه تورعا لقيام شبهة في ذلك

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدها : ومسام بهذا اللفظ والامام أحمد بن حنبل : وقوله « أن نفرا » هو بفتح الفاء من ثلاثة الى تسعة : وفي رواية « ثلاثة رهط » وهو من ثلاثة الى عشرة قال الحافظ ابن حجر : وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه : ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عن عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم على بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون : وقوله « ما بال أقوام » الخ هو على عادته صلى الله عليه وآله وسلم في خطبه في مثل هذا اذا رأى شيئا يكرهه لخطب له لم يبين فاعله ولم يواجههم بما يكرهون ولم يسمهم باسمائهم على رؤس الملا فان المقصود من فاعل ذلك المكروه وغيره من الحاضرين ومن يلته من غيرهم يحصل من غير حصول توبيخ صاحبه في الملا وهو من مكارم أخلاقه وفصل خطابه : وحسن آدابه وجبل عشرته : وعظيم حياته صلى الله عليه وآله وسلم : قال تمالى (وانك لملى خلق عظيم) وقد تقدم نظير هذا فيما سبق : وقوله « لكنى » استدراك من شئ محذوف دل عليه السياق أى انا وأنتم بالنسبة

الوقت في اللحوم او عجزا او لفصود صحيح غير ما تقدم لم يكن ممنوعا : (١)
 وظاهر الحديث ما ذكرناه من تقديم النكاح كما يقوله ابو حنيفة : ولا شك ان
 الترجيح يتبع المصالح ومقاديرها مختلفة وصاحب الشرع اعلم بتلك المقادير فاذا لم يعلم
 المكلف حقيقة تلك المصالح ولم يستحضر اعدادها قالا ولي اتباع اللفظ الوارد في الشرع :

الى العبودية سواء لكن أنا أعمل كذا : وقوله « فن رغب عن سني فليس مني » المراد بالسنة
 هنا الطريقة لا ما يقابل الفرض : والرغبة عن الشيء الاعراض عنه الى غيره : قال الحافظ
 والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولح بذلك الى طريق الرهبانية
 فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى : وقد عابهم انهم ما فوهوا بما التزموه :
 وطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخفيفة السمحة فيفطر ليتقوى : وينام ليتقوى على القيام
 ويتزوج لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل : اه وقد فصل العلماء حال الراغب عن
 ذلك فان كانت الرغبة لضرب من التأويل يندر صاحبه فيه فعني « فليس مني » أي على
 طريقة ولا يلزم أن يخرج عن الملة : وان كان اعراضا وتنظما ينضى الى اعتقاد أرجحية عمله
 فعني « فليس مني » ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر : وقال جماعة من
 السلف يجري هذا وأمثاله على ظاهره من غير تأويل لانه أبلغ في الردع عن مخالفة السنة :
 (١) وقد استدلل الطبري بهذا الحديث على جواز استعمال المباح وعدم الغلو في الانقطاع
 عن الملاذ وما أحله الشارع قال : وفيه رد على من منع من استعمال الحلال والمباحات من
 الأثمة الطيبة والملابس اللينة وآثر عليها غليظ الطعام وخشن الثياب من الصوف وغيره
 وان كان صرف فضلها في وجوه البر لان حياة جسم الانسان وصيانة صحته بذلك آكد وأولى
 واحتج بقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق) وقوله
 تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) : اه وهذا الباب اختلف فيه السلف فمنهم من
 آثر مآله الطبري : ومنهم من آثر ما أنكره : واحتج من أنكر مآله الطبري بقوله تعالى
 في ذم أقوام (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) وقد احتج عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه بذلك : وأجاب الأولون بان الآية نزلت في الكفار بدليل أول الآية وآخرها
 والحق القصد الصحيح والمدل في جميع الامور فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أخذ
 بالامرين وشارك في الوجهين فلبس مرة الصوف والشملة الخشنة : ومرة البردة والرداء
 الحضرمي وتارة كان يأكل القثاء بالرطب وطيب الطعام اذا وجدته : ومرة كان يأكل الخوازيق
 والدجاج ويختلف الطعام كل ذلك ليدل على الرخصة بالجواز مرة والمضل والزهد في الدنيا وملاذها
 أخرى : وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الحلوى والعسل ويقول « حيب الى من دنيا كم ثلاث
 النساء والطيب وجمل قرعة عيني في الصلاة » : وعلى هذا فلا منافاة بين الاحاديث والآيات فالمتبر
 في ذلك القصد الصحيح وفقنا الله لذلك وأعاننا عليه : وفي الحديث أحكام منها مشروعية التوصل
 الى العلم والخبر بكل أحد من النساء والبيد اذا تمرد أخذ من أصل محله : ومنها انه ينبغي

٣- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ التَّبْتُلَ وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمِينَا^(١)

التبتل ترك النكاح : ومنه قيل لمريم عليها السلام البتول وحديث سعد أيضا من هذا الباب لان عثمان بن مظعون ممن قصد التبتل والتخلي للعبادة فرده عليه النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون هذا التبتل الذي قصده وردده الرسول صلى الله عليه وسلم فيه أمور زائدة على مجرد التخلي للعبادة مما هو داخل في باب التنطع والتشبه بالرهبانية الا ان ظاهر الحديث يقتضي تعليق الحكم بمسمى التبتل : وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز (وتبتل اليه تبتيلا) فلا بد ان يكون هذا المأمور به في الآية غير المردود في الحديث ليحصل الجمع وكان ذلك اشارة الى ملازمة التصد او كثرة

الانسان أن يذكر ما اعتاده من الاعمال الشاقة التي يظن انها طاعة ليبتين أمرها ويرجع عنها الى السنة فيها : ومنها مشروعية الخطب والقائمها ارتجالا بدون تصنع : ومنها تقديم الحمد والثناء على الله تعالى عند القاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكاتبين وازالة الشبهة عن المجتهدين : ومنها الحث على متابعة السنة والتعذير من مخالفتها وهذا من أهم الامور التي تركت ونشأ من تركها مناسد عظيمة في المال والدين والعرض فمسأل الله ان يوفق اسراءنا وعلماؤنا لان يوجهوا همهم الى تعيين وعاظ ومرشدين في المدن والقرى من أهل العلم بالدين الحمدي ومحاسن هذا الدين القويم فينشروا فضائله بين الجمهور من أهل الجهل والانقلاب ويبينوا مزاياه لهم فيصبح بذلك الجاهل عالما والملاحد مؤمنا والزنديق مسلما والفاسق مطيما : والله أعلم

(١) خروجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد ابن حنبل : وقوله « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التبتل على عثمان بن مظعون » أي نهاه عنه : وعثمان المذكور رضى الله عنه كان يكنى ابا السائب وهو من فضلاء الصحابة وعبادهم ومجتهدهم : اسلم رضى الله عنه بعد ثلاثة عشر رجلا وهاجر الهجرة وشهد بدرا لاختلاف في ذلك كله. وقوله « لاختصينا » الحصي هو شق الاتيين وانتزاع اليضتين. قال الطيبي كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله « لاختصينا » لارادة المبالغة أي لباغتنا في التبتل حتى يفضى بنا الأمر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام : وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص : قال النووي فان الاختصاص في الأدمى حرام صغيرا كان أو كبيرا : قال البغوي وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره :

﴿ ١ ﴾ - عَنْ أُمِّ حَمِيْبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَنْكَحَ أُخْتِي ابْنَةَ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ أَوْ تُحِبِّينَ
 ذَلِكَ فَقُلْتُ نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ
 أُخْتِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي قَالَتْ إِنَّا نَحَدِّثُ
 أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ قُلْتُ نَعَمْ
 قَالَ إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رِيَابِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخِي
 مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرَضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةَ فَلَا تَعْرِضْنِي عَلَى بَنَاتِكُنَّ
 وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ : قَالَ عُرْوَةُ وَثُوَيْبَةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ أَعْتَقَهَا
 فَأَرْضَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أَرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حَمِيْبَةَ
 فَقَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ خَيْرًا غَيْرَ أَنِّي
 سَقِيتُ فِي هَذِهِ بَعْتَا قِي ثُوَيْبَةَ : الْحَمِيْبَةُ الْحَالَةُ بِكَسْرِ الْحَاءِ ﴿ ١ ﴾

لدلالة السياق عليه من الامر بقيام الليل وترتيل القرآن والذي ذكره هذه اشارة الى
 كثرة العبادات ولم يقصد مهادنك النكاح ولا امر به بل كان النكاح موجودا مع هذا
 الامر و يكون ذلك التبتل المردود ما انضم اليه مع ذلك من الغلو في الدين وتجنب
 النكاح وغيره مما يدخل في باب التشديد على النفس والاجعاف بها : ويؤخذ
 من هذا منع ما هو داخل في هذا الباب وشبهه مما قد يفعله جماعة من المتزهدين :

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع الا أن لفظه « خيرا » غير موجودة
 وسيأتي الكلام عليها : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقوله « أوتحبين ذلك » هو استفهام
 تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة : وقوله « انا نحدث »
 بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمجهول : قال الحافظ في الفتح ولم أقب على اسم من أخبر

الجمع بين الاختين وتحريم نكاح الربيبة منصوح عليه في كتاب الله تعالى :
ويحتمل أن تكون هذه المرأة السائلة لنكاح اختها لم يبلغها هذا الحكم وهو اقرب من
من نكاح الربيبة (١) فان لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم يشعر بتقدم نزول الآية

بذلك وامله كان من المنافقين فانه قد ظهر أن الخبر لأصل له وهذا مما يستدل به على ضعف
المراسيل : وقوله « ارضعتني واباسلمة » أى وارضعت اباسلمة وهو من تقديم المفعول على
الفاعل : وقوله « فلا تعرضن » هو بفتح اوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة
ثم نون على الخطاب لجماعة النساء : وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها
قال الحافظ والاول أوجه : وقوله « قال عروة » الخ يوهم أنه من المتفق عليه وليس كذلك
بل هو من افراد البخارى خاصة كما نبه على ذلك عبد الحق فى جمعه بين الصحيحين : وقوله
« أريه بعض اصحابه » بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للمجهول : وبعض
نائب الفاعل : وذكر السهلبى أن العباس قال لما مات أبولهب رأيت في منامي بمد حول في
شر حال فقال ما نقيت بمدكم راحة الا أن العذاب يخفف عنى كل يوم اثنين قال وذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولد يوم الاثنين وكانت نوية بشرت أبالهب بمولده صلى الله
عليه وآله وسلم فاعتقها : وقوله « لم الق بمدكم خيرا » هكذا جميع أصول العمدة وشروحه
بأبيات المفعول وهو قوله « خيرا » وفى نسخ اصول البخارى بحذف المفعول قال الحافظ فى
الفتح : كذا فى الاصول بحذف المفعول : وفى رواية الاسماعيلى « لم الق بمدكم رخاء » :
وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « لم الق بمدكم راحة » قال ابن بطال سقط المفعول
من رواية البخارى ولا يستقيم الكلام الا به : وقوله « سقيت فى هذه » هكذا فى الاصول
أىضا بالحذف : قال الحافظ ووقع فى رواية عبد الرزاق المذكورة « وأشار الى النقرة التى
نحت ابهامه » وفى رواية الاسماعيلى المذكورة « وأشار الى النقرة التى بين الابهام والتى تليها
من الاصابع » : وفى ذلك اشارة الى حقارة ماسقى من الماء : وهذا يدل على أن الكافر قد
ينتفع بالعمل الصالح فى الآخرة وهو يخالف قوله تعالى (وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه
هباء منتورا) وأجيب عن ذلك من وجهين : الأول ان هذا الخبر لا يمارض الآية فانه مرسل
أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به : وعلى تقدير كونه موصولا فالذى فى الخبر رؤيا منام
فلا حجة فيه : الثانى أن هذا مستثنى وهى خصوصية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بدليل
قصة أبى طالب وهى انه خفف عنه فتقل من الغمرات الى الضحاح : وقال البيهقى ماورد
من بطلان الخبر للكفار فمناه انهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن
يخفف عنهم من العذاب الذى يستوجبونه على ما أرتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما
عملوه من الخيرات : والله أعلم

(١) قال صاحب المدة أقول أى تحريم الجمع بين الاختين أقرب الى عدم علم السائلة
به من تحريم الجمع بين الاختين وعلل الاقربى بان فى لفظه صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر

حيث قال « لو لم تكن ربيتي في حجرى » وتحريم الجمع بين الأختين بالنكاح متفق عليه : فاما ملك اليمين فكذلك عند علماء الأمصار : وعن بعض الناس فيه خلاف ووقع الاتفاق بعده على خلاف ذلك من اهل السنة غير ان الجمع فى ملك اليمين انما هو فى استباحة وطئها اذا جمع فى الملك غير ممتنع اتفاقا وقال الفقهاء اذا وطئ احدى الأختين لم يأت الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع او عتق او كتابة كيلا يكون مستبيحا لفرجيهما معا *

وقولها « لست بمخلية » مضموم الميم ساكن الخاء المعجمة مكسور اللام معناه لست اخلى بغير ضرة : وقولها « واحب من شاركنى » وفى رواية « شركنى » بفتح الشين وكسر الراء وارادت بالخير ههنا ما يتعلق بصحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من مصالح الدنيا والآخرة : واختها اسمها عزة بفتح العين وتشديد الزاى المعجمة : وقولها « انا كنا نحدث انك تريد ان تنكح بنت ابي سلمة » هذه يقال لها ذرة بضم الدال المهملة وتشديد الراء المهملة ايضا : ومن قال فيه ذرة بفتح الدال المعجمة فقد صحف : وقد يقع من هذه المحاوره فى النفس انها انما سألت نكاح اختها لاعتقادها خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم باباحة هذا النكاح لالعدم علمها بما دلت عليه الآية وذلك انه اذا كان سبب اعتقادها التحليل اعتقادها خصوصية الرسول صلى الله عليه وسلم ناسب ذلك ان تعترض بنكاح ذرة بنت ابي سلمة فكأنها تقول كما جاز نكاح ذرة مع تناول الآية لها جاز الجمع بين الأختين للاجتماع فى الخصوصية اما اذا لم تكن عالمة بمقتضى الآية فلا يلزم من كون الرسول صلى

بتقدم نزول آية تحريم الربية لان عبارته صلى الله عليه وآله وسلم فيها بعض الفاظ الآية من قوله « ربيتي فى حجرى » فى هذا الدليل تأمل من وجهين الاول انه لو فرض تقدم نزول الآية لما علم أن أم حبيبة عرفت نزولها والثانى أن أتبانته صلى الله عليه وآله وسلم بما يلاقى لفظ الآية لا يدل على أن أخذه من الآية لجواز انه علمه قبل نزول الآية وقد اتفق نظير هذا له صلى الله عليه وآله وسلم بل اتفق لغيره فى آيات نحو قوله لو اتخذت يا رسول الله من مقام ابراهيم مصلى فانزل الله) واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) والاظهر أن أم حبيبة جاهلة بتحريم الاصرين مما : والله اعلم

الله عليه وسلم اخبر بتحريم نكاح الاخت على الاخت ان يرد على ذلك تجوز نكاح الربيبة لزوما ظاهراً لانهما انما يشتركان حينئذ في امر أعم اما اذا كانت عالمة بدلول الآية فيكون اشتراكهما في امر اخص وهو التحريم العام واعتقاد التحليل الخاص : وقوله عليه السلام « بنت ام سلمة » يحتمل ان يكون للاستنبات وفي الاشتراك ويحتمل ان يكون لظاهر جهة الانكار عليها او على من قال ذلك : وقوله عليه السلام « لو لم تكن ربيتي في حجرى » والربيبة بنت الزوجة مشتقة من الرب وهو الاصلاح لانه يربها ويقوم بامورها واصلاح حالها ومن ظن من الفقهاء انه مشتق من الترية فقد غلط لان شرط الاشتقاق الاتفاق في الجروف الاصلية والاشتراك مفقود فان آخر رب باء موحدة وآخر ربي ياء مشناة من تحت : والحجر بالفتح انصح ويجوز بالكسر : وقد يحتج بهذا الحديث من يرى اختصاص تحريم الربيبة بكونها في الحجر وهو الظاهرى : وجمهور الفقهاء على التحريم مطلقاً وحملوا التخصيص على انه خرج مخرج الغالب وقالوا ماخرج مخرج الغالب لامفهوم له وعندى نظري ان هذا الجواب المذكور في الآية اعنى جوابهم عن مفهوم الآية في انه خرج مخرج الغالب هل يرد في لفظ الحديث اولاً : وفي الحديث دليل على ان تحريم الجمع بين الاختين شامل للجمع على صفة الاجتماع في عقد واحد وعلى صفة الترتيب *

(تنبيه) وقع في صحيفة ١٧ - سطر ١٢ وكان على اسن من جعفر : وهو خطأ وصوابه : وكان عقيل أسن من جعفر : ووقع في صحيفة ٢١ - سطر ٢٢ في هذا الباب اربعة عشر حديثاً وصوابه : ثلاثة عشر حديثاً : تنبه

٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا ^(١)

جمهور الامة على تحريم هذا الجمع وهو ما اخذ من السنة (٢) وان كان اطلاق الكتاب يقتضي الاباحة اقله تعالى (واحد لكم ما وراء ذلكم) الآية الا ان الائمة من علماء الامصار خصوا ذلك العموم بهذا الحديث وهو دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بنجر الواحد : وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع بينهما على صفة العمية والجمع على صفة الترتيب واذا كان النهي واردا على مسمى الجمع وهو محمول على الفساد فيقتضى ذلك انه اذا نكحهما معا فنكاحهما باطل لان هذا عقد حصل فيه الجمع المنهي عنه فيفسد وان حصل الترتيب في العقدين فالثاني هو الباطل لان مسمى الجمع حصل به وقد وقع في بعض الروايات لهذا الحديث « لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى (٣) وذلك مصرح بتحريم جمع الترتيب.

(١) خرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي والامام احمد بن حنبل :
(٢) أقول وقد نقل الاجماع على ذلك غير واحد من الأئمة وهناك بعض نصوصهم : قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من اقيته من المفتين لاختلاف بينهم في ذلك : وقال الترمذي بسد أن خرج حديث الباب عن ابن عباس بلفظ « نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها » والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لانهم بينهم اختلافاً انه لايجزى للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فان نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو العمه على بنت أخيها فنكاح الأخرى منها مفسوخ وبه يقول عامة اهل العلم اه : وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخوارج واذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه : قال الحافظ في الفتح وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء والقدماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة :

(٣) الحديث رواه الترمذي وغيره ولفظ الترمذي عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمه على بنت أخيها أو المرأة على خالتها أو الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى » وقال حديث حسن صحيح

٦ - عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحَلَّمْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ (١)

والعلة في هذا النهي ما يقع بسبب المضارة من التباغض والتنافر فيقتضي ذلك الى قطعة الرحم: وقد ورد الاشارة بهذا التليل « فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم »

ذهب قوم الى ظاهر الحديث والزموا الوفاء بالشروط وان لم تكن من مقتضى العقد كأن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من البلد للحديث: (٢) وذهب غيرهم الى انه لا يجب الوفاء بمثل هذه الشروط التي لا يقتضيها العقد فان وقع شيء منها فالنكاح صحيح والشروط باطل والواجب مهر المثل: وربما حمل بعضهم الحديث على شروط يقتضيها العقد مثل ان يقسم لها وان ينفق عليها ويوفىها حقها او يحسن عشرتها ومثل ان لا يخرج من بيته الا بأذنه ونحو ذلك مما هو من مقتضيات العقد: وفي هذا الحمل ضعف لان هذه الأمور لا تؤثر الشروط في ايجابها فلا تشدد الحاجة الى تعليق الحكم بالاشتراط فيها: ومقتضى الحديث ان لفظة « احق الشروط » تقتضي ان يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء وبعضها اشد اقتضاء له: والشروط التي تقتضيها العقود مستوية في وجوب الوفاء ويترجع على ماعدا النكاح الشروط المتعلقة بالنكاح من جهة حرمة الابضاع وتأكيدها استحلالها والله أعلم *

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالناظر مختلفة هذا احدهما لكنه يحذف ان من اوله: ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل: وقوله « ما استحللتم به الفروج » اي احق الشروط بالوفاء شروط النكاح لان أمره أحوط: وبابه اضيق:

(٢) اعلم ان الشروط في النكاح ثلاثة انواع كما قاله الخطابي: الأول ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله به من امساك بمعروف او تسريح باحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث: الثاني ما لا يجب الوفاء به اتفاقا كسؤال طلاق اختها: الثالث ما اختلف فيه كما شرط ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى او لا ينقلها الى منزله: وقد قدم الشافعية الشروط في النكاح الى قسمين: منها ما يرجع الى الصداق فيجب الوفاء به: وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه: وقول الشارح

٧ - **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ** (١)

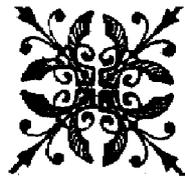
هذا اللفظ الذي فسر فيه الشغار ثبت في بعض الروايات انه من كلام نافع: والشغار بكسر الشين وبالفين المعجمة اختلفوا في أصله في اللغة: فقيل هو من شفر الكلب اذا رفع رجله ليبول كأن الماقد يقول لا ترفع رجل ابنتي حتى ارفع رجل ابنتك: وقيل هو من شفر البلد اذا خلى كأنه سمي بذلك لخلوه عن الصداق والحديث صريح في النهي عن نكاح الشغار: واتفق العلماء على المنع منه واختلفوا اذا وقع في فساد العقد فقال بعضهم العقد صحيح والواجب مهر المثل: وقال الشافعي العقد باطل: وعند مالك فيه تقسيم ففي بعض الصور العقد باطل عنده

ذهب قوم الى ظاهر الحديث هو مذهب احمد بن حنبل وجماعة منهم عمر وعمر بن عبد العزيز وشرح وابوالشامة: ويشهد لما ذهبوا اليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «المسامون عند شروطهم» وقوله تعالى (أوفوا بالعقود): وقوله «كأن لا يتزوج عليها» هذا تمثيل للمتنق وهي الشروط التي ايسر من مقتضيات العقد: وحمل الشافعي واكبر العلماء هذا الحديث على شروط لا تنافي مقتضى النكاح ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف: والاتفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف وانه لا يتصر في شيء من حقوقها وانما لا يخرج من بيتها الا باذنه: ولا تصوم تطوعا الا باذنه: ولا تصرف في متاعه الا برضاه ونحو ذلك: فاما شرط يتنافى مقتضاه كاشتراط ان لا يقسم لها او لا يتسرى عليها او لا ينفق عليها فلا يجب الوفاء به ويلغو الشرط: وقد نظره الشارح والله اعلم: (١) خرجه البخاري بهذا اللفظ: ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد ابن حنبل: والترمذي الا انه لم يذكر تفسير الشغار: وقوله «الشغار ان تزوج» الخ قال الحافظ اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب اليه تفسير الشغار فالأكثر لم ينسبوه لاحد ولهذا قال الشافعي فيها حكاه البيهقي في المعرفة لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عن ابن عمر او عن نافع او عن مالك: اهـ والصحيح ما ذهب اليه الشارح من انه من كلام نافع وبهذا اتعاهم انه من مقول مالك لامن مقوله: قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره اهل اللغة فان كان مرفوعا فهو المقصود وان كان من قول الصحابي فقبول ايضا لانه اعلم بالمقال واقفه بالحال: وهذا التفسير هو معنى الشغار شرعا واما مضاه له ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى:

وفي بعض الصور يفسخ قبل المخول ويثبت بعده وهو ما إذا سمي الصداق في العقد بأن يقول زوجتك ابنتي بكذا على أن تزوجني ابنتك بكذا فاستحقر مالك هذا فذكر الصداق: وصورة الشغار الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك وبضع كل واحدة منهما صداق الأخرى ومهما انعقد لي نكاح ابنتك انعقد لك نكاح ابنتي ففي هذه الصورة وجوه من الفساد: منها تطبيق العقد: ومنها التشرية في البضع: ومنها اشتراط المروءة عن الصداق وهو مفسد عند مالك ولا خلاف أن الحكم لا يختص بمن ذكر في الحديث وهو الابنة بل يمتد إلى سائر التوليات: (١) وتفسير نافع وقوله ولا صداق بينهما يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان محتمل أن يكون ذلك ملازمته لجهة الفساد: وعلى الجملة فقيه اشمار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي *

(١) وعليه فذكر البنت في تفسير الشغار مثال: وقد ثبت عند مسلم ذكر الأخت أيضا في حديث أبي هريرة بانظ « قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار زاد ابن عمير: والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجتي أختك وأزوجك أختي » قال النووي في شرح مسلم اجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الاخ وغيرهن كالبنيات في ذلك: والله أعلم:

(تنبيه) في تفسير الشغار الوارد في الحديث وصفان: أحدهما تزويج كل من الوليين وابنته الآخر بشرط أن يزوجه وابنته: والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق: واختلاف العلماء في ذلك: فمنهم من اعتبرهما مما حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق: والأكثر لم يعتبرهما واختلف في العلة: وقد تعرض لهذا الشارح أجمالا تنبيه لذلك: والله أعلم



٨ -- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْرٍ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ الْأَنْسِيَّةِ (١)

نكاح المتعة هو تزوج المرأة الى أجل وقد كان ذلك مباحا ثم نسخ والروايات تدل على انه ابيح بعد النهي ثم نسخت الاباحة فان هذا الحديث عن علي رضي الله عنه يدل على النهي عنها يوم خير وقد وردت اباحتها عام الفتح ثم نهى عنها وذلك بعد يوم خير : وقد قيل ان ابن عباس رجع عن القول باباحتها بعد ما كان يقول به وفقهاء الامصار كلهم على المنع : وما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز فهو خطأ قطعا : واكثر الفقهاء على الاقتصار في التحريم على العقد المؤقت وعداء مالك بالمعنى الى توقيت الحل وان لم يكن في عقد فقال اذا علق طلاق امرأته بوقت لا بد من مجيئه وقع عليها الطلاق الآن وعلاه اصحابه بان ذلك تأقيت للحل وجملوه في معنى نكاح المتعة : وأما لحوم الحمر الأهلية فان ظاهر النهي التحريم وهو قول الجمهور : وفي طريقة للمالكية انه مكروه مغلظ الكراهة ولم ينهوه الى التحريم : والتقييد بالأهلية يخرج الحمر الوحشية ولا خلاف في اباحتها *

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « نهى عن نكاح المتعة » أصل المتعة في اللغة الانتاع يقال تمتعت بكذا او استمتعت بمعنى والأسم المتعة : قال الجوهرى ومنه متعة النكاح : ومتعة الطلاق : ومتعة الحج لانه انتفاع : والمراد بالمتعة هنا ما عرفها الشارح رحمه الله تعالى : قال الدهلوي في الحجة رخص فيها صلى الله عليه وآله وسلم أياما ثم نهى عنها أما الترخيم لولا فلما كان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله اشار ابن عباس انها لم تكن يومئذ استجارا على مجرد البضع بل كان ذلك مغمورا في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والأستجار على مجرد البضع انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة بمجها الباطن السليم : وأما النهي عنها فلانتفاع تلك الحاجة في غاب الأوقات وايضا فق جريان الرسم به اختلاط الانساب لانها عند انتضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بيدها فلا يدري

٩ **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ أَنْ تَسْكُتَ ^(١)**

كانها اطلقت الايم هنا بازاء الثيب: والاستئثار طلب الامر والاستئذان طلب الاذن: وقوله «كيف اذنها» راجع الى البكر: وفي الحديث دليل على ان اذن البكر

ماذا تصنع . وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فا ظنك بالتمتع واهمال النكاح الصحيح المتبر في الشرع فان اكثر الراغبين في النكاح انما غالب داعيتهم قضاء شهوة النرج : وايضا فان من الأمر الذي يتميز به النكاح من السماح التوطين على المماونة الدائمة وان كان الأهل فيه قطع المنازعة فيها على آعين الناس : اه وقوله «يوم خيبر» ظاهره انه ظرف للتمتع : وقد اختلف العلماء في وقت النهي عن نكاح التمتع هل كان زمن خيبر او في زمن الفتح : وفي غزوة او طلس وهي عام الفتح : او في غزوة تبوك : او في حجة الوداع : او في عمرة القضاء : قال ابن القيم في الهدى الصحيح ان النهي عنها انما كان عام الفتح وان النهي يوم خيبر انما كان عن الحر الاهلية وانما قال على لابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن تمتع النساء ونهى عن الحر الاهلية تحتجا عليه في المسألتين فظن بمض الرواية ان التقييد بيوم خيبر راجع الى التامنين فرواه باللفظ ثم افرد بعضهم احد الفعولين وقيد به يوم خيبر : وقوله «الحر» بضمين جمع حار بكسر الحاء المهملة وسبأ في الكلام عليها في باب الاطعمة ان شاء الله تعالى : والله اعلم

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسام وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله «لا تنكح الايم» الفعل على صيغة المجهول وهو بكسر الحاء للنهي : وبرفها للخبر وهو ابلغ في المنع : والاييم بفتح الهذرة وكسر الياء المشددة جمع ايام الذين لأزواج لهم من الرجال والنساء : وحمل اهل العلم الايم هنا على الثيب خاصة كما فسرتها الرواية الأخرى في الصحيحين : قال القاضي عياض في المقدم ونقل عنه النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في المراد بالاييم هنا مع اتفاق اهل اللغة على انها تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكر ا كانت او ثيبا : فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة المراد الثيب لما ذكرناه : ولانها جاءت مقابلة للبكر : ولان اكثر استعمالها في اللغة للثيب : وقال الكوفيون وزفر الايم هنا كل امرأة لا زوج لها بكر ا كانت او ثيبا كما هو مقتضى في اللغة : والله اعلم :

سكوتها وهو عام بالنسبة الى لفظ البكر ولفظ النهي في قوله «لا تنكح» اما ان يحمل على التحريم او على الكراهة فان حمل على التحريم تعين أحد الأمرين اما ان يكون المراد بالبكر اليتيمة اذ لا يجب على الاب استئذان كل بكر لتمكنه من اجبار الصغيرة والبالغة مع البكارة عند الشافعي واما ان يكون المراد بالبكر من عدا الصغيرة فعلى هذا لا تجبر البكر البالغ وهو مذهب ابي حنيفة؛ وتمسك بالحديث قوى لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر وربما يزداد على ذلك بان يقال ان الاستئذان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا تكون داخلة تحت الارادة؛ ويختص الحديث بالبالغ فيكون اقرب الى التأويل وقد اختلف قول الشافعي في اليتيمة هل يكفي فيها بالسكوت املا والحديث يقتضي الاكتفاء به وقد ورد مصرحا به في حديث آخر (١) ومال الى ترجيح هذا القول من يميل الى الحديث من أصحابه؛ وغيرهم من اهل الفقه يرجح القول الآخر*

(١) الحديث اخرجه ابو داود والنسائي عن حديث ابن عباس «ليس للولى مع ائيب امر واليتيمة تستأمر وصاتها اقرارها» وعن ابي موسى «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد أذنت وان ابنت لم تنكره» رواه احمد ولكنه قد ثبت في رواية «والبكر يستأذنها ابوها» وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي وابن ابي ابي والامام احمد ابن حنبل واسحق وغيرهم الاستئذان في البكر مأمور به فان كان الولى ابا وجد كان الاستئذان مندوبا اليه ولو زوجها بغير اذنها صح الكمال شقيقته؛ وان كان غيرهما من الاولياء وجب الاستئذان ولم يصح انكاحها قبله* وقال ابو حنيفة والأوزاعي وغيرهما من الكوفيين يجب الاستئذان في كل بكر بالغة وكل ولى وان سكوتها يكفي مطلقا؛ قال النووي وهذا هو الصحيح؛ والصحيح الذي عليه الجمهور ان السكوت كاف في جميع الاولياء لعموم الحديث لوجود الحياء؛ واما ائيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولى ابا أو غيره لانه زال كمال حياؤها بممارسة الرجال؛ والله اعلم؛

١٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ
الْقُرَظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ فَطَاقَنِي
فَبَتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ وَإِنَّمَا مَعَهُ
مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ
تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ قَالَتْ
وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ
فَنَادَى يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجَهَّرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ (١)

تطبيقه ايها بالبتات من حيث اللفظ يحتمل ان يكون بارسال الطلقات
الثلاث ويحتمل ان يكون بايقاع آخر طليقة: ويحتمل ان يكون باحدى الكتبايات
التي تحمل على البينونة عند جماعة من الفقهاء . وليس في الحديث عموم ولا اشعار
باحد هذه المعاني وانما يؤخذ ذلك من احاديث اخر تبين المراد . ومن احتج على
شئ من هذه الاحتمالات بالحديث فلم يصب لانه انما دل على مطلق البت والبال

(١) خروجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع مطولا ومختصرا : وسام وابو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « امرأة رفاعه » اسمها تميمه
بالصرف : وقيل بفتح المثناة فوق وكسر الهمزة بنت وهب : ورفاعة بكسر الراء وبالهاء والهمزة
والقرظي بضم القاف وفتح الراء وبالظاء المعجمة ثم ياء النسب وهي نسبة الى قريظة : وقوله
« مثل هدية الثوب » هو بضم الهاء واسكان الدال المهمله يدها موحدة وهي طرفه الذي لم
ينسج : وتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسام للتعجب من جبرها وتصريحها بهذا الذي
يستحي النساء منه في المادة : اول رغبتها في زوجها الاول وكراهة الثاني : وقوله « عسيلته »
تصغير عسلة وهي كناية عن الجماع شبه لذتها بلذة العسل وحلاوته : وانت العسل لان فيه
افقن الذكر والتأنيث :

على المطلق لا يبدله على واحد قيد به بعينه : وقولها « فتزوجت بمسده عبد الرحمن ابن الزبير » هو بفتح الزاي وكسر الباء ثاني الحروف وثالثة ياء آخر الحروف وقولها « انما معه مثل هدية الثوب » فيه وجهان . احدهما ان تكون شبهته بذلك لصنعه والثاني ان تكون شبهته به لاسترخائه وعدم انتشاره : وقوله عليه السلام « لاحق تذوق عسيلته » يدل على ان الاحلال للزوج الثاني يتوقف على الوطء وقد يستدل به من يرى الانتشار في الاحلال شرطا من حيث انه يرجح حمل قولها « انما معه مثل هدية الثوب » على الاسترخاء وعدم انتشاره لاستبعاد ان يكون الصنعة قد بلغ الى حد لا تفيب منه الحشفة او مقدارها الذي يحصل به التحليل : وقوله عليه السلام « اريدن ان ترجمي الى رفاة » كأنه بسبب انه فهم عنها ارداة فراق عبد الرحمن واردة ان يكون فراقه سببا للرجوع الى رفاة : وكأنه قيل لها ان هذا المقصود لا يحصل على تقدير ان يكون الامر كما ذكرت وجمهور الفقهاء على ان التحليل لا يحصل الا بالدخول (١) ولم ينقل فيه خلاف الا عن سعيد بن المسيب فيما نعلمه : واستعماله لفظ المنسيلة مجاز عن اللذة ثم عن مظنتها وهو الايلاج فهو مجاز المجاز على مذهب جمهور الفقهاء الذين يكتبون بتفسيب الحشفة (٢)

(١) اقول ما ذكره هو مذهب جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : ومذهب سعيد بن المسيب الى ان المقدم عليها كاف في التحليل ولا يشترط وطء الثاني لها واستدل بقوله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) والنكاح حقيقة في المقدم على الصحيح : وأجاب عن ذلك الجمهور بان هذا الحديث مخصص لعموم الآية ومبين للمراد بها : واعلم ان المسيب لم يبلغه هذا الحديث ولم يقل احد بقوله في هذا الا طائفة من الخوارج :

(٢) قال صاحب العدة فيه اشارة الى مذهب الحسن انه لا بد من الازال فيكون عنده ذوق العسيلة مجازا عن اللذة لاعتن مظنتها وكان دلائل الحسن ان لا يحصل ذوق العسيلة الا بالانزال :

١١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ : قَالَ أَبُو قِلَابَةَ وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أُنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١)

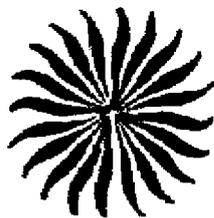
الذي قاله أكثر الأصوليين من أن قول الراوى من السنة كذا في حكم المرفوع لأن الظاهر أنه ينصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أن يكون ذلك فاله بناء على اجتهاد رآه ولكن الأظهر خلافه : وقول أبي قلابه « لو شئت لقلت أن أنسا رفعه » الخ يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون ظن ذلك مرفوعا لفظا من أنس فتحرز عن ذلك تورعا : والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة كذا في حكم المرفوع (٢) فلو شاء لبرعنه بأنه مرفوع بحسب ما اعتده من أنه في حكم المرفوع والأول أقرب لأن قوله من السنة يقتضى أن يكون مرفوعا بطريق اجتهادى محتمل : وقوله أنه رفعه نص في رفعه وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل : والحديث يقتضى أن هذا الحق للبكر والثيب إنما هو فيما إذا كانتا متجددتين على نكاح امرأة قبلهما ولا يقتضى أنه ثابت لكل متجددة وإن لم يكن قبلها غيرها : وقد استمر عمل الناس على هذا وإن لم يكن قبلها امرأة في النكاح : والحديث لا يقتضيه : وتكلموا على علة هذا فقيل أنه حق للمرأة على الزوج لأجل إبتناسها وإزالة

(١) خرجه البخارى بالفاظ مختلفة : ومسلم وأبو داود والترمذى : وقوله « إذا تزوج البكر » البكر خلاف الثيب : ويقمان على الرجل والمرأة : وقال ابن الأثير الثيب من ليس بيكر ويقع على الذكر والأنثى يقال رجل ثيب وامرأة ثيب : وقد يطلق على المرأة البالغة وإن كانت بكرا مجازا واتساعا :

(٢) قال الحافظ في الفتح بعد ما أورد كلام الشارح هذا : وهو بحث متجه ولم يصب من رد بان الأئمة على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لأنجاء الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع :

الحشمة عنها لتجددها : او يقال لانه حق للزوج على المرأة (١) وافرط بعض الفقهاء من المالكية فجعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة اذا جاءت في اثناء المدة وهذا ساقط مناف للقواعد فان مثل هذا من الآداب والسنن لا يترك له الواجب : ولما شر بهذا بعض المتأخرين وانه لا يصلح ان يكون عذرا توهم ان قائله يرى ان الجمعة فرض كفاية وهو فاسد جدا لان قول هذا القائل متردد محتمل ان يكون جملة عذرا واخطأ في ذلك وتخطئته في هذا اولى من تخطئته فيما دلت عليه النصوص وعمل الأمة من وجوب الجمعة على الأعيان *

(١) قال الحافظ قال ابن عبيد البر جمهور العلماء على ان ذلك حق للمرأة بسبب الرقة وسواء كان عنده زوجة أم لا : وحكى النووي انه يستحب اذا لم يكن عنده غيرها والا فيجب وهذا يوافق كلام اكثر الأصحاب : واختار النووي ان لا فرق واطلاق الشافعي يعضده ولكن يشهد الأول قوله في حديث الباب « اذا تزوج البكر على الثيب » ويمكن ان يتمسك الآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال « اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا » الحديث ولم يقيد بما اذا تزوجها على غيرها لكن القاعدة ان المطلق محمول على التقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد « اذا تزوج البكر على الثيب » الحديث : ويؤيده ايضا قوله في حديث الباب ثم قسم لان القسم انما يكون لمن عنده زوجة أخرى : وقد تعرض الشارح لبعض هذا تنبيه *



١٢ - **عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَانَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا **(١)**

فيه دليل على استحباب التسمية والدعاء المذكور في ابتداء الجماع : وقوله عليه السلام « لم يضره الشيطان » يحتمل ان يؤخذ عاما يدخل تحته الضرر البدني : ويحتمل ان يؤخذ خاصا بالنسبة الى الضرر البدني بمعنى ان الشيطان لا يتخطاه ولا يداخله بما يضر عقله او بدنه وهذا أقرب وان كان التخصيص على خلاف الأصل لانا اذا حملناه على العموم اقتضى ذلك ان يكون الولد معصوما عن المأصبي كلها وقد لا يتفق ذلك ويمز وجوده ولا بد من وقوع ما اخبر عنه صلى الله عليه وسلم : اما اذا حملناه على امر الضرر في العقل او البدن فلا يمنع ذلك ولا يدل دليل على وجود خلافه * والله اعلم

(١) رواه البخارى بهذا اللفظ غير موضع : ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لوان » كلمة لو هنا لجرد الربط : وقوله « ان يأتى اهله » كناية عن الجماع : وقوله : « جنبتنا » من جنب الشيء يجنب تحنينا اذا ابعده منه : ومنه الجنب لانه بعيد عن ذكر الله : وفي الحديث اشارة الى ان الشيطان ملازم لابن آدم من حين خروجه من ظهر أبيه الى رحم أمه الى حين موته اعادنا الله منه فهو يجري من ابن آدم مجرى الدم على خيشومه اذا نام : وعلى قلبه اذا استيقظ فاذا غفل وسوس واذا ذكر الله خنس : ويضرب على قافية رأسه اذا نام ثلاث عقد عليك ليل طويل وتنجل بالذكر والوضوء والصلاة فلذلك تجد من كان غافلا عن هذه الأمور في خيمة وخسران من تمكن ابليس منه واستيلائه عليه وملازمته له ترجو الله التوفيق والعمل بما يرضى المولى تعالى ذكره : والله اعلم

١٣ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِيَّاكُمْ وَالِدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوَ قَالَ الْحَمَوُ الْمَوْتُ : وَمَلْسَمٌ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ عَنْ ابْنِ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ اللَّيْثَ يَقُولُ الْحَمَوُ أَخُو الزَّوْجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقْرَابِ الزَّوْجِ ابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ (١)

لفظ الحمو يستعمل عند الناس اليوم في أبي الزوج وهو محرم من المرأة ولا يمنع دخوله عليها فلذلك فسره الليث بما يزيل هذا الاشكال وحمله على من ليس بمحرم فانه لا يجوز له الخلوة بالمرأة : والحديث دليل على تحريم الخلوة بالأجانب : وقوله « اياكم والدخول على النساء » مخصوص بغير المحارم وعام بالنسبة الى غيرهن ولا بد من اعتبار امر آخر وهو ان يكون الدخول مقتضيا للخلوة اما اذا لم يكن مقتضيا ذلك فلا يمنع : وأما قوله عليه السلام « الحمو الموت » فتأويله يختلف بحسب اختلاف المحوفان حمل على محرم المرأة كابي زوجها فيحتمل ان يكون قوله « الحمو الموت » بمعنى انه لا بد من اباحة دخوله كما انه لا بد من الموت وان حمل على من ليس بمحرم فيحتمل ان يكون هذا الكلام خرج مخرج التخليط والدعاء لانه فهم من قائله طلب الترخيص بدخول مثل هؤلاء الذين ليسوا بمحارم فلفظ عليه لاجل هذا القصد المذموم بان جعل دخول الموت عوضا من دخوله زجرا عن هذا الترخيص على سبيل التفاضل والدعاء كما انه يقال من قصد ذلك فليكن الموت في دخوله عوضا عن دخول الحمو الذي قصد دخوله : ويجوز ان يكون شبه الحمو بالموت باعتبار كراهية الدخول وشبه ذلك بكراهية دخول الموت *

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والنسائي والترمذي والامام احمد بن حنبل : وقوله « اياكم والدخول » منصوبان باضمار فعائين : والتقدير اياكم باعدوا واتقوا الدخول على النساء : وهذه مسألة اباك والأسد عند الحاجة فكل ما جاءك من هذا الباب فهو على هذا التقدير : وقوله « الحمو » هو بفتح الحاء وسكون الميم : قال النووي في شرح مسلم اتفق اهل اللغة على ان الاحماء اقارب زوج المرأة كايه وأخيه وابن اخيه وابن عمه ونحوهم : وان الأختان اقارب زوجة الرجل : وان الاصهار يقع على النوعين *

باب الصداق^(١)

١ -- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا^(٢)

قوله وجعل عتقها صداقها محتمل وجهين : أحدهما ان يكون تزوجها بغير صداق (٣) على سبيل الخصوصية برسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان عتقها قائما مقام الصداق اذ لم يكن ثمة عوض غيره سمي صداقا . والوجه الثاني قول بعض الفقهاء انه اعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة وذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم . وقال بعض اصحاب الشافعي معناه انه شرط عليها ان يعتقها ويزوجها فقبلت فلزمها الوفاء به : وقد اختلف الفقهاء فيمن أعتق أمته على ان يتزوجها ويكون عتقها صداقا فقال جماعة لا يلزمها ان تزوج به : ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله وهذا ابطال للشرط . قال الشافعي فان أعتقها على هذا الشرط فقبلت عتقت ولا

(١) أى هذا باب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها احكام الصداق : والصداق يفتح الصاد الميمنة وكسرهما مأخوذ من الصدق لاشارة بصدق رغبة الزوج في الزوجة : هو مهر المرأة : وكذلك الصدقة بضم الدال ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) : يقال اصدقت المرأة اذا سميت لها صداقا وفي سبع لغات وله ثمانية اسماء يجمعها قوله :

صداق ومهر نحلة وفريضة * حياء واجر ثم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبلنا الأولياء كما قال صاحب المستدرك على المذهب : وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : والله اعلم

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود : وقوله « اعتق صفية » هي أم المؤمنين صفية بنت حبي بن أخطب من سبط هارون بن عمران كانت تحت ابن ابي الحقيق . وقيل يوم خيبر ووقعت صفية في السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وماتت سنة خمسين :

(٣) يدل على ان ذلك صداق على الحقيقة ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت « اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي » وهو موافق حديث أنس . ودل ذلك انه لم يقل ذلك بناء على ظنه كما قبل والله اعلم

يلزمها الوفاء بان تزوجه بل عليها قيمتها لانه لم يرض بعقدها بحافا وصار ذلك كسائر الشروط الباطلة وكسائر ما يلزم من الاعراض لمن لم يرض بالحنان فان تزوجه على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها قيمتها للسيد : وان تزوجها على قيمتها فان كانت القيمة معلومة لها وله صحح الصداق ولا يبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق : وان كانت مجهولة فالأصح من وجهي الشافعية انه لا يصح الصداق ويجب مهر المثل والنكاح صحيح : ومنهم من صحح الصداق بالقيمة المجهولة على ضرب من الاستحباب وان هذا العقد فيه ضرب من المسامحة والتخفيف : وذهب جماعة منهم الثوري والزهري ونقل عن أحمد واسحق ايضا انه يجوز ان يعقدها على ان تزوج به ويكون عقدها صداقها ويلزمها ذلك ويصح الصداق على ظاهر لفظ الحديث . والاولون يؤولونه بما تقدم من انه جعل عقدها قائما مقام الصداق فسمها باسمه (١) والظاهر مع الفريق الثاني الا ان القياس مع الاول فيتردد الحال بين ظن نشأ من قياس وظن نشأ من ظاهر الحديث مع احتمال الواقعة للخصوصية وهي وان كانت على خلاف الأصل الا انه يتأنس في ذلك بكثرة خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم في النكاح لاسيما هذه الخصوصية لقوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان

(١) والذي حملهم على هذا التأويل هو ان هذا مخالف للقياس لوجهين : احدهما ان عقدها على نفسها اما ان يقع قبل عقدها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم لها : والثاني انا ان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لان الصداق لا يد ان يتقدم نقره على الزوج اما نسا واما حكما حتى تملك الزوجة طلبه ولا يتأني مثل ذلك في العتق فاستحال ان يكون صداقا * وأجيب اولا انه بمد صحة القصة لا يبالي بهذه المناسبات : وثانيا بمد تسليم ما قالوه فالجواب عن الأول ان العقد يكون بعد العتق واذا امتنعت من العقد لزمها السماية بيمينتها ولا محذور في ذلك : وعن الثاني بان العتق منفعة تصح المماوضة عنها والمنفعة اذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك : وأما ما قيل ان ثواب العتق عظيم فلا ينبغي ان يفوت بجملة صداقا وكان يمكن ان يجعل المهر غيره فجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم يفعل المفضل لبيان التشريع ويكون ثوابه اكثر من ثواب الأفضل فهو في حقه افضل : ومن اخذ بظاهر الحديث من القدماء سيد بن المسيب وابراهيم النخعي وطاوس : والله اعلم *

٢ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوْجِنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا فَقَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِزَارَكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَكَ فَالْتَمَسَ شَيْئًا قَالَ مَا أَجِدُ قَالَ فَالْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوِّجُوكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ^(١)

يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) ولعله يؤخذ من الحديث استحباب تنكح الأئمة وتزوجها كما جاء، وصرح به في حديث آخر (٢)

في الحديث دليل على عرض المرأة نفسها على من ترجى بركته : وقولها « وهبت نفسي لك » مع سكوت النبي صلى الله عليه وسلم دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له صلى الله عليه وسلم كما في الآية : فاذا تزوجها على ذلك صح النكاح من غير صداق لافي الحال ولا في المآكل ولا بالدخول ولا بالوفاة وهذا هو موضع الخصوصية

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والأمام أحمد بن حنبل : وقواه « جاءته امرأة » اختلف في اسمها قيل أنها خولة بنت حكيم : وقيل أم شريك : وقيل ميبونة : وقواه « انى وهبت نفسي » لا بد من تقدير مضاف محذوف أى امر نفسى او شأن نفسى ونحو ذلك :

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من كانت له جارية فعالمها اى اتفق عليها واحسن اليها ثم اعتقها وتزوجها كان له اجران وايماء عبد ادى حق الله وحق مواليه فله اجران » وفي الحديث روايات كثيرة استوفاهما صاحب جامع الاصول رحمة الله تعالى عليه .

فان غيره ليس كذلك فلا بد من المهر في النكاح إمامي أو مهر المثل : واستدل به من اجاز من الشافعية انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة : ومنهم من منهه الابلغظ الانكاح أو التزويج كغيره صلى الله عليه وسلم وجعل الخصوصية عدم لزوم المهر فقط : وقوله صلى الله عليه وسلم « هل عندك من شيء تصدقها » دليل على طلب الصداق في النكاح وتسميته فيه : وقوله صلى الله عليه وسلم « ازارك هذا ان اعطيتها جاست ولا ازارك » دليل على الارشاد الى المصالح من كبير القوم والرفق برعيته : وقوله « فالتمس ولو خاتما من حديد » دليل على استحباب ان لا يخلى العقد من ذكر الصداق لانه اقسط للنزاع وانفع للمرأة فانه لو حصل الطلاق قبل الدخول وجب لها نصف المسمى : واستدل به من يرى جواز الصداق بما قل او اكثر وهو مذهب الشافعي وغيره ومذهب مالك ان اقله ربع دينار او ثلاثة دراهم او قيمتها . ومذهب ابي حنيفة ان اقله عشرة دراهم ومذهب بمضهم ان اقله خمسة دراهم : واستدل به على جواز اتخاذ خاتم الحديد وفيه خلاف لبعض السلف وروى عن بعض الشافعية كراهته : وقوله صلى الله عليه وسلم « زوجتكها » اختلف في هذه اللفظة فمنهم من رواها كما ذكر . ومنهم من رواها ملكيتها . ومنهم من رواها ملكتكها فيستدل بهذه الرواية من يرى انعقاد النكاح بلفظ التملك الا ان هذه لفظة واحدة في حديث واحد اختلف فيها والظاهر الغالب ان الواقع منهما احد الالفاظ لا كلها فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح باحد وجوهه . ونقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى زوجتكها وانه قال هم اكثر واحفظ وقال بعض المتأخرين ويحتمل صحة اللفظين ويكون اجري لفظة التزويج اولا فلنكحها ثم قال له اذهب (١) فقد ملكتها بالتزويج السابق والله اعلم . قلت وهذا أولا بعيد فان سياق

(١) اشار بهذا ما قاله النووي في شرح مسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذهب فقد ملكتها بما ملكك » هكذا في بعض النسخ وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الاكثرين ملكتها بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله . وفي بعض النسخ ملكتكها بكافين وهذا رواه البخاري . وفي الرواية الأخرى زوجتكها قال القاضي قال الدارقطني رواية من روى ملكتكها وهم . قال والصواب رواية من روى زوجتكها قال وهم اكثر واحفظ . قلت ويحتمل صحة اللفظين ويكون جري لفظة التزويج اولا فلنكحها ثم قال اذهب فقد ملكتكها بالتزويج السابق والله اعلم

الحديث يقتضي تعيين موضع هذه اللفظة التي اختلف فيها وانها التي انمقد بها النكاح وما ذكره يقتضي وقوع امر آخر انمقد به النكاح واختلاف موضع كل واحدة من اللفظتين وهو بعيد جدا . وأيضاً فلخصمه ان يكس الامر ويقول كان انمقاد النكاح بلفظ التملك . وقوله عليه السلام «زوجتكها» اخبار عما مضى بمعناه فان ذلك التملك هو تملك النكاح . وايضاً فان رواية من روي ملكتكها التي لم يتعرض لتاويلها يبعد فيها ما قاله الاعلى سبيل الاخبار عن الماضي بمعناه : ولخصمه ان يمكنه وانما الصواب في مثل هذا ان ينظر الى الترجيح والله اعلم . وفي الحديث «تمسك لمن يرى جواز النكاح بتعليم القرآن (١)» والروايات مختلفة في هذه المواضع اعني قوله «بما معك من القرآن» والناس متنازعون ايضاً في تأويله فمنهم من يرى ان الباء هي التي تقتضي المقابلة في العقود كقوله بعتك كذا بكذا : ومنهم من يراها باء السببية اى بسبب ما معك من القرآن إما بان يخلى النكاح عن العوض على سبيل التخصيص لهذا الحكم بهذه الواقعة . وإما بان يخلى عن ذكره فقط ويثبت فيه حكم الشرع في امر الصداق * (٢)

(١) يعني ان حاصل التأويل ان النكاح انمقد بلفظ التزويج ثم وقع الاخبار بالملك وهذا ظاهر في رواية ملكتها . واما رواية ملكتكها التي هي انشاء فلا يتم حملها على ذلك الا بنقل الانشاء الى الاخبار وفيه بعد اذا المعروف نقل الخبر الى الانشاء والله اعلم .

(٢) ذهب اليه الشافعي وعطاء والحسن بن صالح ومالك واسحق وغيرهم ومنه جماعة منهم الزهري وأبو حنيفة وهذا الحديث مع الحديث الصحيح . «ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله» يرد ان قول من منع ذلك . ونقل القاضي عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة سوى ابي حنيفة والله اعلم



٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى عبد الرحمن بن عوف وعليه ردع زعفران فقال النبي ﷺ مهيم فقال يا رسول الله تزوجت امرأة فقال ما أصدققتها قال وزن نواة من ذهب فقال بارك الله لك أو لم ولو بشاة^(١)

ردع الزعفران بالعين المهملة اثر لونه : وقوله عليه السلام « مهيم » أي ما مارك وما خبيرك : قيل انها لغة يمانية قال بعضهم وبشبه ان تكون مركبة : وفي قوله عليه السلام « ما أصدققتها » تنبيه وإشارة الى وجود أصل الصداق في النكاح إما بناء على ما تقتضيه العادة وإما بناء على ما يقتضيه الشرع من استحباب تسميته في

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والأمام احمد بن حنبل : وقوله «ردع زعفران» هو بفتح الراء واسكان الدال والعين المهملات : يقال به ردع زعفران او دم اى الطخ واثر : وردعته بالشئ فارتدع اى لطخته فالتطخ قاله الجوهوى : والمراد به هنا ما تعلق به من طيب العروس وغيرها ولطخ بجلده او ثوبه من ذلك : وايس هذا داخلا في النبي عن زعفران الرجال لان ذلك مائة صدوه وتشبهوا فيه بالنساء وقيل لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتكره لانه كان يسيرا : ومذهب احمد ومالك وأصحابه جواز لباس الثياب المزعفرة للرجال وحكاية الأمام مالك رضى الله عنه عن علماء المدينة وهو مذهب ابن عمر وغيره . وحجتهم قول ابن عباس رضى الله عنهما « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالصفرة » وحكى عن المالكية كراهة ذلك في اللحية كما قاله الفاكهاني في الشرح : وكره الشافعى وأبو حنيفة ذلك في الثياب واللحية : وقوله «أولم» ذهب العلماء من اهل اللغة والفقهاء وغيرهم الى ان الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره : وقال الأتبارى أصل الوليمة تمام الشئ واجتماعه والفعل منها أولم : قال النووي في شرح مسلم قال اصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية انواع : الوليمة للعرس : والحرس بضم الحاء المعجمة ويقال الحرس أيضا بالصاد المهملة للولادة : والاعذار بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للختان : والوكيرة للبناء : والنقبة لقدم المسافر مأخوذة من النقع وهو الغبار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له : والمقبة يوم سابع الولادة : والوضيمة بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة : والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلاسبب : والله اعلم

الزكاح وذلك انه سأله بما والسؤال بما بعد السؤال بهل فاقضى ذلك ان يكون أصل الاصداق متقرر الاحتياج الى السؤال عنه : وفي قوله « وزن نواة » قولان : احدهما ان المراد وزن نواة من نوى التمر وهو قول مرجوح ولا يتحذر الوزن به لاختلاف نوى التمر في المقدار : والثاني انه عبارة عن مقدار معلوم عندهم وهو وزن خمسة دراهم : (١) ثم في المعنى وجهان احدهما ان يكون المصدق ذهابا وزنه خمسة دراهم : والثاني ان يكون المصدق دراهم بوزن نواة من ذهب : وعلى الأول يتعاق قوله من ذهب بلفظ وزن : وعلى الثاني يتعلق بنواة : وقوله « بارك الله لك » دليل على استحباب الدعاء للمتزوج بمثل هذا اللفظ : والوليمة الطعام المتخذ لاجل العرس وهو من المطلوبات شرعا وامل من جملة فوائده ان اجتمع الناس لذلك مما يقتضى اشهار الزكاح وقوله « اولم » صيغة أمر محمولة عند الجمهور على الاستحباب (١) وأجراها بعضهم على ظاهرها فوجب ذلك : وقوله « ولو بشاة » يفيد معنى التقليل وايستلوهذه هي التي تقتضى امتناع الشيء لوجود غيره : وقال بعضهم هي التي تقتضى معنى التمنى *

(١) وقد اختلف العلماء في مقدار النواة : والمراد منها قال القاضى عياض ناقلا عن الخطابي : النواة اسم لقدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب قال القاضى كذا فسرها اكثر العلماء : وقال احمد بن حنبل هي ثلاثة دراهم وثلاث : وقيل المراد نواة التمر أى وزنها من ذهب : والصحيح الأول : وقال بعض المالكية النواة ربع دينار عند اهل المدينة : وظاهر كلام ابى عبيد انه دفع خمسة دراهم قال ولم يكن هناك ذهب انما هي خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية :

(٢) قال النووي في شرح مسلم : واختلف العلماء في وائمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة والأصح عند اصحابنا انها سنة مستحبة ويحملون هذا الأمر في هذا الحديث على الندب وبه قال مالك وغيره : واوجبها داود وغيره : اه قال الصنعاني في شرح بلوغ المرام قيل وهو نص الشافعى في الأم : ويدل له ما أخرجه احمد من حديث بريدة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خطب على فاطمة « لا بد من وليمة » وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الولاية وهو في معنى الوجوب : وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط من حديث أبى هريرة مرفوعا « الولاية حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى » والظاهر من الحق الوجوب : واستدل الجمهور على الندية بما قال الشافعى لا اعلم امر بذلك عند الرحمن ولا اعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الولاية رواه عنه البيهقى يجعل ذلك مستندا الى كون الولاية غير واجبة ولا يخفى ما فيه * والله اعلم